

قياس الآثار التبادلية بين التكتلات الاقتصادية والأزمات حالة المكسيك ضمن تكتل منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية للفترة 1980-2012

*Measuring the reciprocity effects between the economic blocs and crises
The case of Mexico within the Free Trade Area of North America for the period
1980-2012*

محمد الخطيب نمر

كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير
جامعة قاصدي مرباح ورقلة

عقبة عبد اللاوي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة الوادي

ملخص:

تُرَكِّز هذه الدراسة الضوء على تحليل العلاقة بين التكامل الاقتصادي والأزمات، ارتكازا على تحليل اختبار التغير الهيكلي للنموذج الذي تم صياغته للمكسيك. في محاولة لتحديد إذا ما كان التكامل الحاصل بصيغته التطبيقية منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية والذي يرمز له اختصارا بتكتل النافتا، أحدث تغييراً في معالم النموذج قبل التكتل وبعده، أي إثبات وجود فرق في تأثير الأزمة قبل وبعد الاتفاق وباقي المتغيرات المستقلة، في تفسير المتغير التابع الممثل في الناتج المحلي الإجمالي.

الكلمات المفتاحية: الأزمات، التكتلات، المكسيك، النافتا، اختبار التغير الهيكلي.

Abstract:

This study sheds light on the analysis of the correlation between economic integration and crises. Based on the analysis of structural change test in the model, which has been applied to Mexico, in an attempt to determine if the integration in the Free Trade Area of North American (NAFTA) caused a change in parameters of the model before and after the bloc. In other term, finding an evidence of the existence of a change in the impact of the crisis before and after the agreement, and the rest of the independent variables in the explaining the dependent variable (GDP).

Keywords: crises, blocs, Mexico, NAFTA, structural changeTest

مدخل:

يعيش عالم اليوم متغيرات عديدة تستوجب من الدول . خاصة النامية منها . النظر مرة أخرى في مسارها التنموي، حيث أصبح من المستحيل أن تحقق دولة ما متطلباتها التنموية بمجهود منفرد دون أن تلجأ إلى غيرها من الدول لتبادل وتقاسم المنافع المشتركة، كما أنّ هذه المتغيرات العالمية المتلاحقة لا تخلو من بعض المخاطر والمخاوف ولا تستطيع الدولة بمفردها تحمل تلك المخاطر، بل إنّ المخاطر قد تقل كلما كان التعاون هو السائد بين الدول.

وعلى مستوى إدارة الأزمات، وخلال العقود القليلة الماضية تثبت الأحداث أن تصميم استراتيجية شاملة لمواجهة الأزمات تستدعي على الأقل أن يتم توجيهها على أربع مستويات أساس¹ :

- إجراءات على المستوى الوطني لتقليل من احتمال حدوث الأزمات في المستقبل؛
- وإجراءات على المستوى الإقليمي للحد من انتشار الضرر في المنطقة المجاورة؛
- وإجراءات دولية للتعاون الفعال في مجال منع الأزمات وإدارتها حين تحدث؛
- وأخيراً، إجراءات تقوية الرقابة والقواعد الاحترازية الدولية بهدف دعم الاستقرار العالمي .

لذلك يرى كثيرون² أنّ الترتيبات الإقليمية من الآليات الهامة التي تُسهم في دفع حلقات النمو والتنمية، سواء كانت المداخل التكاملية المرتكز عليها إنتاجية أو تجارية أو تنموية، إضافة إلى أنّ تنسيق الجهود والتعاون في نطاق الإقليم المتكامل يكون له الدور الهام في ممانعة الأزمات قبل وقوعها، والتقليص من آثارها عند حدوثها، بجانب من الاعتبار أنّ الدول المنتمة لنفس الإقليم تمتلك من التصور المتكامل لخصائص الإقليم ما يُمكنها من الاستفادة من نظم الإنذار المبكر، وهو ما يمنحها سرعة التنسيق في وضع خطط تصحيح الأوضاع قبل تفاقمها، وسرعة ونجاعة وضع وصفات العلاج عند بدايات الأزمة، وهو الأمر الذي يُفسّر التوجه الدولي المتزايد نحو الإقليمية.

وفي نطاق الإقليم المتكامل وفي حال تعرض أحد الدول ضمن نطاق التكتل إلى أزمة مالية أو اقتصادية، فإن الأزمة قد تنتشر إلى الدول الأخرى عبر قنوات الانتقال الداعمة لذلك (الأسواق المالية، والتبادلات التجارية، الاستثمارات البنينة)، إلا أن حدة هذه الأزمة تختلف بحسب مراحل التكامل بالنسبة للتكتلات التقليدية، ودرجات الترابط بين الاقتصاديات فيما تعلق بالإقليمية الجديدة³، فأزمة تنشأ في تكتل عند مرحلة منطقة تجارة حرة، قد تختلف عن أزمة في إقليم متكامل بدرجة اتحاد جمركي أو سوق مشتركة، أو في إطار اتحاد نقدي.

وفيما يتعلق بالروابط المحلية لدول المنطقة، فإن المستجندات المالية في كل دولة تؤثر على الدولة الأخرى، وينطبق ذلك على نشاطات أسواق رأس المال والاستثمار الأجنبي المباشر والإقراض المصرفي، وفي هذا السياق قد يبيع المستثمرون الأجانب أصولهم الموجودة في دولة ما نتيجة للخسائر التي تكبدها في دولة أخرى، وفي منطقة على درجة عالية من التكامل الاقتصادي، يمكن أن تؤدي الروابط المالية بين الدول بصورة تلقائية إلى انتقال الأزمات التي تعيشها الأسواق المالية في بعض الدول إلى دول أخرى، ويضيف (بارك سونغ) إلى ذلك رأي هاماً آخر وهو أنه عندما تكون الأسواق المالية لدول المنطقة على درجة عالية من التكامل يتوقع المتعاملون أن تنعكس التغيرات في أسعار الأسهم على كافة تلك الأسواق في آن واحد وهو ما قد يؤدي إلى اتساع رقعة انتشار الأزمة⁴.

فعند نشوب أزمة مالية في دولة عضو داخل التكتل ويكون معامل الارتباط مرتفع سواء فيما يخص الأسواق المالية أو التجارة البنينة لهذا التكتل أو غيرها من المؤشرات الاقتصادية الكلية، فإن الأزمة قد تنتقل داخل أعضاء الإقليم المتكامل وتنتشر، لكن جهود التعاون قد تخفف من حدة الآثار وتساعد على تجاوز الخسائر، ارتكازاً على التصور المتكامل لخصائص ووضعية الاقتصاديات الإقليمية ما يتيح إمكانية اتخاذ الإجراءات والسياسات المالية والنقدية اللازمة المناسبة والمتناسقة.

ومن المهم التأكيد أنه كلما كان الحجم الاقتصادي للدول المتضررة كبير كلما زادت احتمالية انتقال الأزمات وشدها، واتساع نطاق تأثيرها داخل الإقليم المتكامل. كما يُسهم في ذلك مستويات الانفتاح التجاري لمراكز الأزمة، من خلال الانفتاح العالمي، أو الإقليمي.

وفي سياق الترتيبات الإقليمية الجديدة تحديداً ما تعلق باتفاق منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) التي تضم الولايات المتحدة الأمريكية وكندا كمراكز متقدمة والمكسيك كطرف نامي، وما تحويه الاتفاقية⁵ من بنود تحرير تجاري ومالي عميق يتجاوز ما يُتفق عليه في المراحل الأولى للتكتلات التقليدية كما يفوق ما أُجمع عليه في إطار المنظمة العالمية للتجارة، ومع ما حققته الاتفاقية من مُعاملات ترابط تجارية ومالية مرتفعة بين الدولتين والولايات المتحدة الأمريكية، تبرز إشكالية الأزمات التي تعصف بالاقتصاد الأمريكي، وإشكالية انتقال العدوى إلى الدول الأعضاء في التكتل، خاصة أن المنطقة تضم عضواً نامياً قد لا يملك من آليات وقدرات ممانعة الأزمات والتصدي لها ما يؤهله لتفادي انعكاساتها السلبية أو التقليل من آثارها. وعلى ذلك فإن السؤال الذي يُطرح :

هل شكّلت الإقليمية الجديدة المجسدة في صيغتها التطبيقية تكتل «منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية» معبراً لتدويل «الأزمات»؟ أم أنها آلية ممانعة قادرة على تقليص معدلات انتشار الأزمات إلى حدود المعقول؟

أولاً: الإطار نظري للدراسة:

كمدخل، لإشكالية ارتدادات الأزمات الأمريكية المنشأ خاصة⁶، على الاقتصاد المكسيكي من المهم التوقف عند مستويين من النقاش:

- **المستوى الأول:** من الضروري استحضار هذا المستوى عندما يتعلق الأمر بمناقشة طبيعة الأزمات بشكل عام وكيفية انتقالها، ومستويات عدواها لبقية اقتصاديات السوق العالمية المتقدمة أو النامية على حد سواء⁷، وهذا المستوى قياسي ويمكن إسقاطه على الكثير من الأزمات الاقتصادية، مع الإشارة أن الأزمات الدولية سيما منها التي تتسبب فيها القوى الاقتصادية الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية، تتعلم وتنتشر دولياً وفق ثلاث مستويات⁸: فأولاً بمستوى خلل اقتصادي، فيما تعلق بالاقتصاديات ذات معامل الارتباط الاقتصادي الضعيف بالاقتصاد الأمريكي. وثانياً بمستوى مشكل اقتصادي، عندما تعلق بالاقتصاديات ذات معامل الارتباط الاقتصادي المتوسط. وثالثاً، بمستوى أزمة اقتصادية، عند الكلام عن الاقتصاديات ذات معامل الارتباط الاقتصادي المرتفع مع الولايات المتحدة الأمريكية.
 - **المستوى الثاني:** تجدر الإشارة إلى أن الارتقاء في سلم التكامل الاقتصادي ومراحله يُؤشّر على درجات انتقال الأزمات، فإذا كانت الدول الأعضاء في التكتل على درجة عالية من التكامل ومعامل الارتباط الاقتصادي فيما بينها مرتفع، فمن المحتمل أن تؤثر حالات اللا استقرار والأزمات في دولة واحدة على معظم المؤشرات الاقتصادية لسائر الدول الأعضاء الأخرى. كما أن تأثر الدول الأعضاء بالأزمات في تكتل على نسق الإقليمية الجديدة يختلف بحسب عمق بنود الاتفاقية، واتساع ماديّات التحرير، والثقل الاقتصادي لمركز الأزمة، ومعاملات الارتباط المالي والتجاري بين محور التكتل والأعضاء الأطراف.
- وقد تطرقت العديد من الدراسات⁹ لقياس أثر الأزمات على الدول الأعضاء ضمن نطاق الأقاليم المتكاملة، من ذلك دراسة كل من (Klender Cortez , Jorge Castillo) في دراستهم¹⁰ التي ارتكزت حول تحليل مستويات انتقال الأزمات بين الدول، وتأثيرات كل من الأزمة المكسيكية 1994، والأزمة الأرجنتينية 2001، والأزمة المالية الأمريكية 2008، على اقتصاديات الدول الثلاث، وقد خلص الباحثين إلى أن هناك مجموعة من المتغيرات التي تساهم في انتقال عدوى الأزمات، كما أكدوا تأثير الأزمة المكسيكية على الاقتصاد الأرجنتيني، ولم يتم تسجيل أثر واضح للأزمة الأرجنتينية على الاقتصاد المكسيكي وفقاً للنموذج الذي تم صياغته، في حين أنه وعند اعتماد النموذج الذي صيغ من طرف (Bekaert¹¹) يُسجل أثر الانتقال للأزمة على الاقتصاد المكسيكي، أما الأزمة التي عصفت باقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية كان لها واضح الأثر على كل من الاقتصاد المكسيكي والأرجنتيني.
- وفي هذه الدراسة سيتم تسليط الضوء حول أثر الأزمات على الاقتصاد الحقيقي للطرف النامي المكسيك ضمن اتفاقيات الإقليمية الجديدة بصيغتها التطبيقية (منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية) قبل وبعد الاتفاق، ضمن الفترتين المرتسمة حدودها قبل سنة دخول الاتفاق حيز التنفيذ العام 1994 وبعدها، أي منذ 1980 حتى العام 1993 ومنذ 1994 حتى العام 2012، مع التركيز على الآثار الاقتصادية للأزمة المؤثرة على الطلب الكلي ومن ثم على النمو الاقتصادي في الدولة محل الدراسة، وتضم هذه الفترة مجموعة من الأزمات الداخلية التي عصفت بإحدى دول التكتل والخارجية التي مست أحد الدول الخارجية كما هو مبين في الجدول الموالي.

جدول رقم (1): الأزمات المالية والاقتصادية المدرجة ضمن الدراسة

الفترة	شرح الأزمة	طبيعة الأزمة
1982	أزمة الديون العالمية التي نشأت إثر توسع البنوك التجارية العالمية في الإقراض لحكومات دول العالم الثالث نتيجة تحرير القطاع المالي والمصرفي وحرية حركة رؤوس الأموال. وقد اقترنت حركة التوسع في الإقراض بإعلان الدول النامية عدم قدرتها على الوفاء بأعباء الديون وخدماتها، وأول الدول كانت المكسيك	داخلية
1985	توقف نظام التشغيل في بنك نيويورك لمدة 28 ساعة أدى إلى التوقف الكلي لعمليات السحب والدفع للقروض الحكومية، وهو ما استدعى تدخل البنك المركزي سريعاً بـ20 مليار دولار. وتعرف بأزمة بنوك الادخار والقروض.	خارجية
1987	انخفاض قيمة الدولار كسعر صرف وارتفاع أسعار الفائدة المتعلقة بالمدى الطويل لغاية 400 نقطة، أدت إلى انهيار بورصة الأسهم في لندن وأمريكا، الأمر الذي استدعى تدخل البنك المركزي الأمريكي.	خارجية
1989-1991	بدأت آثار الأزمة في شهر سبتمبر 1989 عقب إعلان الحكومة الأمريكية عن رفع 5% من أسعار الجملة والتجزئة، مع امتناع البنك المركزي الأمريكي "البنك الاحتياطي الفدرالي" عن تخفيض أسعار الفائدة، وفي 13 أكتوبر 1989 انخفض مؤشر داوجونز بنسبة 190 نقطة، أي داو جونز بمقداره 7%، وفي طوكيو فقد مؤشر نيكاي 647 نقطة، كما أضح مؤشر فايننشال تيمز 142 نقطة	خارجية
1992	تعرض الجنيه الإسترليني لموجة مضاربات أغرقته، وهو ما تسبب في تشويه النظام النقدي الأوروبي.	خارجية
1994	وتُسمى الأزمة الاقتصادية المكسيكية، وذلك لأن ارتباط عملة البلد بالدولار الأمريكي شكّل ضماناً وهمية شجعت على الاستدانة الأجنبية، مما سبّب عجزاً في ميزان المدفوعات واستدعى تدخل الولايات المتحدة الأمريكية بصفتها الشريك التجاري الرئيسي للمكسيك ويربطهما اتفاق منطقة التجارة الحرة. وتُسمى هذه الأزمة بأزمة البيزو المكسيكي.	داخلية
1997	الأزمة الآسيوية، وتعرف بأزمة الباهت التايلندي، وقد أثرت الأزمة على أغلب دول الآسيان، كما أدخلت السياسات النقدية الانكماشية المتخذة اقتصاديات المنطقة في حالة من الركود الاقتصادي العميق.	خارجية
1999	1. عرفت روسيا أزمة مالية خانقة سنتي 1998 و 1999، نتيجة عجز حكومة روسيا عن سداد الديون الخارجية التراكمية جراء إصدارات سندات حكومية قصيرة الأجل. 2. الأزمة البرازيلية: بدأت العملة البرازيلية في الانخفاض بشكل كبير بين عامي 1996 و 1998، كما انخفضت احتياطيات البرازيل من العملات الأجنبية وخاصة الدولار بنسبة 40%. وقرر البنك المركزي خفض القيمة الحقيقية للعملة بنسبة 8% في جانفي عام 1999 وقبل نهاية الشهر، انخفضت قيمتها الحقيقية بنسبة 66% مقابل الدولار الأمريكي. ما أسفر على عجز كبير في الحساب الجاري، وكمحصلة لذلك أزمة في ميزان المدفوعات	خارجية
2000	أزمة فقاعة الأنترنت، أو ما تعرف بأزمة الدوت كوم (أزمة مؤشر ناسداك)، وما نتج عنها من ضعف نمو الاقتصاد الأمريكي، ليبقي مدعوماً بالاستهلاك العائلي المرتبط بمعدلات الفائدة المنخفضة.	داخلية
2001	1. وقد بدت ملامح الأزمة المالية في الأرجنتين منذ بداية شهر جويلية 2001، بداية بانخفاض الودائع في البنوك التجارية بمقدار 6.1 مليار دولار، وبنسبة قدرها 7.1%، ثم الانخفاض المستمر في الاحتياطيات الدولية من الدولار الأمريكي. 2. ما عُرف بمحتمات تنظيم القاعدة على برج نيويورك، وما نتج عنها من اختيارات كبيرة في أسواق المال الأمريكية. لیدخل الاقتصاد الأرجنتيني في حالة من الركود.	خارجية داخلية
2008	أزمة الرهون العقارية الأمريكية، أو ما يُعرف بالأزمة المالية العالمية	داخلية
2009-2012	الأزمة اليونانية، وتحولها إلى أزمة منطقة اليورو.	خارجية

المصدر: شريط عابد، معدل الفائدة ودورية الأزمات في الاقتصاد الرأسمالي، مجلة بحوث اقتصادية عربية، القاهرة، العدد 48-49، خريف 2009، شتاء 2010، ص ص 47-48.

Mike Evangelist, Valerie Sathe, **BRAZIL'S 1998-1999 CURRENCY CRISIS**, BRAZIL, 2004, P4.
<http://www-personal.umich.edu/~kathrynd/Brazil.w06.pdf>

عموماً يُمكننا القول أن أغلب الدراسات السابقة تركّزت حول تحديد ماديّات انتقال الأزمات لدول التكتل وشدة أثرها، أو مدى تماسك ومستقبل التكتل على إثر هذه الأزمات. وفي هذه الأطروحة فإننا سنركّز التحليل حول اختلاف أثر الأزمات قبل وبعد التكتل، لتحديد إذا ما شكّل التكتل قوة مانعة للأزمة، أم أنه ساهم في تدويل الأزمات وتعميق أثرها. وعليه فإننا سنهتم بقياس الاختلاف الحاصل في تأثير الأزمة على الاقتصاد الحقيقي للدول المتكاملة، وتُشكّل سنة دخول الاتفاق حيز التنفيذ محورا للمقارنة، للحكم إذا ما كان التكامل الحاصل بصيغته التطبيقية أحدث تغييراً في معالم النموذج قبل التكتل وبعده، أي إثبات وجود فرق في تأثير الأزمة قبل وبعد الاتفاق وباقي المتغيرات المستقلة، في تفسير المتغير التابع الممثل في الناتج المحلي الإجمالي.

ومن المفترض ارتباطا بمستويات انتقال الأزمات والقنوات الداعمة لانتشارها أن يكون للأزمات وعلى وجه الخصوص الداخلية منها (أي التي تعصف بأحد دول التكتل) أثراً سلبياً على الاقتصاد الحقيقي للدول الأعضاء في التكتل. لكن الإشكال المراد قياسه في النموذج تتبع إذا ما كان هناك تغير هيكل في تأثير الأزمة على الاقتصاد المكسيكي قبل وبعد دخول اتفاق الناftا حيز التطبيق.

ثانياً: نموذج ومتغيرات الدراسة ومصادر البيانات

هناك عدة نماذج قد تم استخدامها في الدراسات¹² التي تناولت تحليل آليات انتقال عدوى الأزمات باختلاف أنواعها، فمن الدراسات ما تُركز على عامل الأسواق المالية كآلية عدوى، وأخرى تُركز على العملة كعامل رئيس في انتقال العدوى، وفي هذه الدراسة سوف نستخدم نموذج خطي متعدد من عشر متغيرات، وتحديدًا الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (GDP_R) كمتغير تابع، على افتراض أنه دالة في كل من الأزمات (Crisis) كمتغير مستقل في شكل متغير وهمي (نوعي) (مع إعطاء القيم 1: أزمة الداخلية، 2: أزمة خارجية، 3: عدم وجود أزمة)، وباقي المتغيرات المستقلة ممثلة في: الصادرات (EXP)، والواردات (IMP)، والاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)، وصافي عوائد المقيمين (NR)، واستهلاك القطاع العائلي (HCE)، وإنفاق القطاع الحكومي (GFCE)، وكذا تراكم رأس المال الثابت (GCF)، وسعر الصرف (RERE)، ومعدل التضخم (Inf) كمتغير مستقل كذلك، ويأخذ النموذج الصيغة الرياضية العامة التالية:

$$Y_{it} = C + \alpha x_{it} + \varepsilon_{it}$$

$$GDP_R = f(\text{Crisis}, \text{EXP}, \text{IMP}, \text{FDI}, \text{NR}, \text{HCE}, \text{GFCE}, \text{GCF}, \text{RERE}, \text{Inf})$$

والنموذج المشار إليه في صيغته الاحتمالية يُكتب على الشكل الآتي:

$$GDP_R = \beta_0 + \beta_1 \text{Crisis} + \beta_2 \text{EXP} + \beta_3 \text{IMP} + \beta_4 \text{FDI} + \beta_5 \text{NR} + \beta_6 \text{HCE} + \beta_7 \text{GFCE} + \beta_8 \text{GCF} + \beta_9 \text{RERE} + \beta_{10} \text{Inf} + U$$

حيث (U) يمثل حد الخطأ العشوائي للمعادلة (error term) والذي يُفترض أن قيمه موزعة توزيعاً طبيعياً وبوسط حسابي يساوي صفر وتباين ثابت، وهذه الفروض ضرورية للحصول على مقدرات غير متحيزة وتتصف بالكفاءة لكل معلمة من معاملات النموذج ($\beta_0, \beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4, \beta_5, \beta_6, \beta_7, \beta_8, \beta_9, \beta_{10}$). وبيانات المتغيرات في قيمها الحقيقية، وقد تم الاعتماد على إحصائيات التقارير السنوي للمنظمات الدولية والإقليمية، وتغطي الإحصائيات المستخدمة الفترة 1980-2012 كما هو مبين في الجدول الموالي.

جدول رقم (2): متغيرات الدراسة ومصادر البيانات

المتغير	التعريف	المصدر
GDP_R	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ويمثل قيمة السلع والخدمات المنتجة في الحيز الجغرافي للبلد في فترة زمنية عادة ما تكون سنة. والبيانات المرتبطة بالمتغير مقدرة بمليار دولار. (2005 = 100)	<i>World Bank, World Development Indicators,</i> http://data.worldbank.org/data-catalog/world-development-indicators <i>International Financial Statistics of the IMF,</i> www.imf.org/external/data.htm
EXP	الصادرات وهي تمثل قيمة السلع والخدمات المنتجة محلياً والموجهة لتلبية طلب العالم الخارجي. والبيانات المرتبطة بالمتغير مقدرة بمليار دولار. (2005 = 100)	www.wto.org
IMP	قيمة السلع والخدمات المنتجة في العالم الخارجي والموجهة لتلبية الطلب المحلي. والبيانات مقدرة بمليار دولار. (2005 = 100)	www.wto.org
FDI	يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر، بأنه قيام شركة أو منشأة ما بالاستثمار في مشروعات تقع خارج حدود الوطن الأم وذلك بهدف ممارسة قدر من التأثير على عمليات تلك المشروعات. ويمكن أن يتخذ أشكالاً متعددة كإنشاء مشروع جديد أو تملك أصول منشأة، أو من خلال الدمج والاستحواذ. والبيانات مقدرة بمليار دولار. (2000 = 100)	<i>UNCTAD database</i> http://unctad.org/en/pages/Statistics.aspx
HCE	وتمثل مجموع قيمة الإنفاق على السلع والخدمات المعمرة وغير المعمرة من	<i>UNCTAD database</i> http://unctad.org/en/pages/Statistics.aspx

	طرف القطاع العائلي. والبيانات المرتبطة بالمتغير مقدرة بمليار دولار. (2005 = 100)	
UNCTAD database http://unctad.org/en/pages/Statistics.aspx	وتمثل إنفاق الدولة على السلع والخدمات والتجهيزات المختلفة بمرتجى تقدم خدمة للمجتمع، وقيامها بوظائفها لتحقيق أهدافها، وينقسم إلى ثلاثة أقسام: الإنفاق الجاري؛ الإنفاق الاستهلاكي؛ الإنفاق الاستثماري. والبيانات المرتبطة بالمتغير مقدرة بمليار دولار. (2005 = 100)	GFCE
UNCTAD database http://unctad.org/en/pages/Statistics.aspx	الإنفاق الاستثماري: ويشمل الإنفاق على التغير في حجم المخزون الإجمالي؛ والإنفاق التجهيزات الرأسمالية والمعدات والأدوات والآلات. البيانات مقدرة بمليار دولار. (2005 = 100)	GCF
UNCTAD database http://unctad.org/en/pages/Statistics.aspx	التضخم: ويمثل ارتفاع المستوى العام للأسعار بشكل مستمر. نسبة مئوية (2000 = 100)	Inf
UNCTAD database http://unctad.org/en/pages/Statistics.aspx	يعبر سعر الصرف الحقيقي عن الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، وبالتالي يقيس القدرة على المنافسة. (2000 = 100)	RERE
UNCTAD database http://unctad.org/en/pages/Statistics.aspx	صافي عوائد الملكية ويمثل عوائد المقيمين مطروحا منها عوائد غير المقيمين. مقدرة بمليار دولار. (2005 = 100)	NR
الجدول 1	الأزمة وتنقسم إلى أزمة داخلية أو خارجية، تم تقديرها بإعطاء الدرجات 1: أزمة الداخلية، 2: أزمة خارجية، 3: عدم وجود أزمة	Crisis

المصدر: من إعداد الباحثين

ثالثا: تقدير النموذج وتحليل النتائج:

I. نتائج الانحدار وتفسير النموذج:

تم تقدير النموذج باستخدام برنامج SPSS 21، باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) وباستخدام طريقة STEPWISE وقد كانت النتائج كما يلي:

$$Y = 2,834 + 0,873EXP - 0,754IMP + 0,942HCE + 1,180GFCE + 0,908GCF - 0,409crisis$$

(2,793) (-6,418) (30,144) (7,924) (16,992) (4,499-)

(8,973)

$$R^2 = 0.998, \bar{R}^2 = 0.9976, F = 66932,772, DW = 1,724$$

ونلاحظ أن المتغيرات المستقلة التي تفسر المتغير التابع في حالة المكسيك هي: الصادرات (EXP) والواردات (IMP) والإنفاق الاستهلاكي للقطاع العائلي (HCE) وكذا إنفاق القطاع الحكومي (GFCE) والإنفاق الاستثماري لقطاع الأعمال (GCF)، وكذلك الأزمة (crisis). وإشارات المتغيرات المستقلة تتواءم مع النظرية الاقتصادية.

جدول رقم (3): تحليل التباين

ANOVA^a

Model	Sum of	Df	Mean	F	Sig.
Regression	3462033,698	6	577005,616	66932,772	,000 ^b
Residual	224,138	26	8,621		
Total	3462257,835	32			

a. Dependent Variable: GDP

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS 21

II. اختبار مدى مناسبة النموذج:

الفرضية الصفرية: النموذج غير مناسب

الفرضية البديلة : النموذج مناسب

قيمة $F = 66932,772$ قيمة $Sig = 0.000$ بما أن قيمة sig أقل من 5% إذا النموذج مناسب وجيد للتنبؤ.كما تُبين قيمة $Adjusted R square$ المبيّنة أن المتغيرات تُفسر النموذج بدرجة عالية.

جدول رقم (4): معامل التحديد المعدل

Model Summary^b

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	,999 ^a	,998	,9976	2,9360985	1,724

b. Dependent Variable: GDP

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS21

III. المعاملات :

وتُبين المعلومات قوة تفسير المتغيرات المستقلة للمتغير التابع، ونلاحظ من الجدول 5 أن المتغير الأكثر تأثيراً في المتغير التابع بالنسبة للنموذج المكسيكي يتمثل في الإنفاق الحكومي (GFCE)، يليه الإنفاق الاستهلاكي للقطاع العائلي (HCE) ثم الإنفاق الاستثماري (GCF)، ومتغير الصادرات (EXP) والواردات (IMP) بالترتيب. ونلاحظ أن متغير الأزمة (crisis) الأقل تأثيراً في النموذج، ويرجع ذلك لاعتبار متغير الأزمة متغير وهمي، إضافة إلى تأثير الأزمة المباشر على مجموعة المتغيرات المستقلة الأخرى المؤثرة في المتغير التابع وخاصة الصادرات والواردات والطلب الاستهلاكي للقطاع العائلي.

جدول رقم (5): معاملات النموذج

Coefficients^a

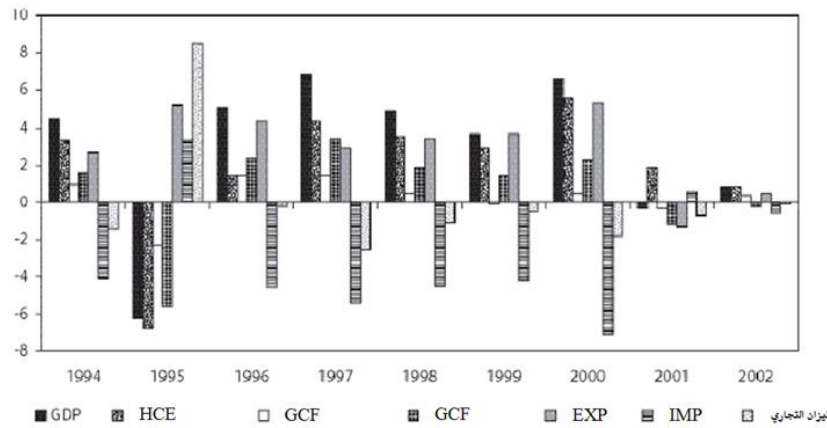
Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Collinearity Statistics	
	B	Std. Error	Beta			Tolerance	VIF
(Constant)	2,834	2,911		2,973	,039		
EXP	,873	,089	,291	9,793	,000	,172	5,820
HCE	,942	,031	,617	30,144	,000	,121	8,235
GFCE	1,180	,149	,141	7,924	,000	,126	7,942
crisis	-,409	,819	,001	-4,499	,002	,794	1,260
IMP	-,754	,117	-,270	-6,418	,000	,115	8,668
GCF	,908	,053	,225	16,992	,000	,212	4,727

a. Dependent Variable: GDP

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS21

وفي سياق مزيد من التحليل فإن تأثير المعاملات السابقة يرجع ذلك أساساً للعدد المرتفع لسكان المكسيك الأمر الذي يرفع من قيمة الإنفاق الاستهلاكي للقطاع العائلي، كما يرتبط الترتيب السابق بطبيعة الاقتصاد المكسيكي الذي بقي لعقود من الزمن سواء قبل اتفاق النافتا أو بعدها معتمداً بشكل لافت للانتباه في نموه على الطلب الأمريكي على السلع والخدمات المكسيكية باعتبار الولايات المتحدة الأمريكية الشريك التجاري الأول للمكسيك، وبذلك الذي اعتمد في نموه ولعقود على تيار الطلب الاستهلاكي العائلي. ومن أجل فهم أعمق لآليات تأثير الأزمات وكذا التكامل الاقتصادي على الاقتصاد المكسيكي، وتحليل أدق، ننحى إلى محاولة تفكيك هذا الناتج إلى مكوناته: الاستهلاك الخاص، الإنفاق الحكومي، التغييرات في المخزون، الاستثمارات الثابتة، الصادرات والواردات، وصافي الصادرات. بما يسمح لنا دراسة مساهمة كل من القطاعات السابقة في تكوين ونمو الناتج المحلي الإجمالي. بحيث يمثل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي مجموع النمو لكل قطاع من القطاعات السابقة في كل عام. ومن الشكل يتبين أنه خلال السنة الأولى للاتفاق النافتا، يُعزى النمو المسجل في الاقتصاد المكسيكي بدرجة أولى إلى التوسع في الاستهلاك الخاص وبالتالي معدلات النمو المرتفعة لهذه الأخيرة. في حين أن الواردات تزداد بمعدلات أكبر من تزايد الصادرات وبالتالي فإن صافي الميزان التجاري سجل معدل نمو سالب.

الشكل رقم (1): نمو الناتج المحلي للمكسيك حسب نمو القطاعات المساهمة في تكوينه للفترة 2002-1994



Source: CARLOS SALAS, *between unemployment And insecurity in Mexico NAFTA enters its second decade*, Economic Policy institute, EPI Briefing Paper 173, P37.

كما سجل انخفاض في نمو الناتج المحلي الإجمالي كبير في عام 1995 وهي سنة الأزمة المكسيكية (أو أزمة البيزو)، هذا الانخفاض في النمو يرجع بدرجة أولى إلى انخفاض نمو الاستهلاك الخاص وكذا انخفاض معدلات نمو الاستثمارات والإنفاق الحكومي وكذا التغيرات في المخزون. في حين تم تسجيل ارتفاع مضطرب في معدل نمو الصادرات وذلك نتيجة لعملية تخفيض قيمة البيزو المكسيكي بعد الأزمة التي انفجرت في نهاية عام 1994، بدايات 1995. معطياً نتيجة موجبة في صافي الميزان التجاري.

لذا فإن مساهمة صافي التجارة الخارجية في الأداء الاقتصادي كانت مؤقتة، فيما لا يتعدى سنتي (1995، 1996)، وأصبح صافي الصادرات أقل من أن يساهم في نمو GDP بل بدأ يساهم في تأخر النمو الاقتصادي، وهذه السمة مميزة السنوات 1997 ارتباطاً بالأزمة الآسيوية وما نتج عنها من تباطؤ في النمو الاقتصادي العالمي وتقلص واردات الأقطاب الرأسمالية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، وكذا العام 2002 نتيجة لتباطؤ الاقتصاد الأمريكي جراء إفرازات أزمة فقاعة التكنولوجيا وتفجيرات 11 سبتمبر 2001 وما نتج عنها من تباطؤ في الاقتصاد الأمريكي.

في حين استندت الزيادة في نمو الناتج المحلي بفضل الطلب المحلي من خلال النمو في الاستهلاك الخاص بدرجة أولى والاستثمار الذي ساهم في استرجاع ديناميكية الاقتصاد وذلك خلال سنوات 1999 حتى سنة 2000، والذي يعتبر الدافع (أي الاستثمار) لتراكم المخزون وزيادة الإنفاق. أما خلال سنتي 2001 تم تسجيل معدل نمو سالب يرجع إلى تراجع نمو الاستثمارات وكذا الإنفاق والتغير في المخزون، مع صافي سالب دائماً للصادرات.

IV. اختبار التغير الهيكلي (Chow Test):

في هذا الجزء من الدراسة نستخدم اختبار Chow للوقوف على مدى تماثل العلاقات أو اختلافها هيكلية من خلال تقدير قيمة F لهذا الاختبار وفقاً للمعادلة:

$$F = \frac{[S - (s_1 + s_2)] / K}{(s_1 + s_2) / (n_1 + n_2 - 2K)}$$

حيث:

- S: مجموع مربعات البواقي في النموذج التجميعي المقدر باستخدام المشاهدات الكلية المتاحة للفترة قبل التكتل والفترة بعد التكتل معاً.
- S₁: مجموع مربعات البواقي في النموذج المقدر للفترة قبل التكتل فقط.
- S₂: مجموع مربعات البواقي في النموذج المقدر للفترة بعد التكتل فقط.
- n₁: عدد المشاهدات للفترة قبل التكتل.
- n₂: عدد المشاهدات للفترة بعد التكتل.

- k : عدد المعلمات الهيكلية المقدرة في كل النموذج.

جدول رقم (6): تقدير النموذج للمكسيك قبل التكتل

ANOVA^{a,b}

Model	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
Regression	102222,028	6	17037,005	35210,337	,000 ^c
Residual	3,387	7	,484		
Total	102225,415	13			

a. Dependent Variable: GDP

b. Selecting only cases for which VAR00001 = 0

c. Predictors: (Constant), GCF, crisis, EXP, GFCE, IMP, HCE

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS 21

جدول رقم (7): تقدير النموذج للمكسيك بعد التكتل

ANOVA^{a,b}

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Regression	1378901,741	6	229816,957	15608,992	,000 ^c
Residual	176,680	12	14,723		
Total	1379078,422	18			

a. Dependent Variable: GDP

b. Selecting only cases for which VAR00001 = 1

c. Predictors: (Constant), GCF, crisis, GFCE, EXP, HCE, IMP

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS 21

$$F = \frac{[224.138 - (3.387 + 176.68)] / 6}{(3.387 + 176.68) / (14 + 19 - 12)} = 0.856$$

وبما أن قيمة F المحسوبة والبالغة 0.856 أصغر من F الجدولة عند مستوى معنوية (5%) ودرجة حرية (6 ، 21) والبالغة

2.49، وعليه نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود تغير هيكلية بين الفترتين .

وعليه فإن التكامل الحاصل بصيغته التطبيقية تكتل النافتا لم يُحدث تغييراً في معالم النموذج قبل التكتل وبعده في الحالة المكسيكية، أي لا يوجد فرق في تأثير الأزمة قبل وبعد الاتفاق وباقي المتغيرات المستقلة في تفسير المتغير التابع. ويرجع ذلك أساساً ببقاء مسار وهيكل التجارة البينية بين دول التكتل خاصة بين القطب الأمريكي والطرف النامي المكسيك على حالها نتيجة للاحتباس التجاري البيني قبل وبعد الاتفاق . والجدول الموالي يُبين نسبة الصادرات المكسيكية إلى الولايات المتحدة الأمريكية للفترة 1987-2012 . وعلى الرغم من انضمام المكسيك للمنظمة العالمية للتجارة منذ 1995، وانضمامها لمجموعة من الترتيبات الإقليمية الأخرى منها منطقة التجارة الحرة للأمريكيتين، لكن لم يُحدث ذلك تغييراً في مسارات التجارة الخارجية المكسيكية (كما يبينه الجدول 3)، وتحتل المكسيك المرتبة الرابعة في تشكيلة واردات الولايات المتحدة الأمريكية بعد الصين والاتحاد الأوروبي وكندا.

الأمر الذي يُفسر عدم حدوث تغيرات هيكلية قبل وبعد الاتفاق، لتبقى قناة الصفقات التجارية مدخلاً مهماً للتأثير على الناتج. ومعبراً لانتقال الأزمات وحالات الركود والانكماش التي تعصف خاصة بالطرف المتقدم الولايات المتحدة الأمريكية، عبر آثار التغذية العكسية.

جدول رقم (8): الصادرات المكسيكية إلى الولايات المتحدة الأمريكية نسبة إلى إجمالي الصادرات

السنوات	إجمالي /ص مكسيك إلى م أ	السنوات	إجمالي /ص مكسيك إلى م أ
1987	86.7	2000	88.02
1988	84.05	2001	85.93
1989	89.13	2002	88.11
1990	88.65	2003	87.57
1991	88.1	2004	87.51
1992	86.08	2005	85.68
1993	86.37	2006	84.75
1994	85.29	2007	82.07
1995	88.4	2008	80.15
1996	87.08	2009	80.59
1997	87.45	2010	79.97
1998	86.33	2011	78.55
1999	88.15	2012	77.60

المصدر: من اعداد الباحثين بناء على معطيات (www.wto.org/english/res_e/statis_e/)

V. تحليل معاملات الارتباط:

1.V تحليل معاملات الارتباط بين متغير الأزمة وباقي المتغيرات:

حيث أنّ المتغير *Crisis* إسمي وبقية المتغيرات (GDP EXP IMP FDI RN HCE GFCE GCF) كمية (Inflation REER) Nominal by Interval، فإنّ المقياس المناسب هنا هو معامل «إيتا» (Eta) وهو من المقاييس الاتجاهية، معامل ارتباط «إيتا» باعتبار أنّ الأزمة هي المتغير التابع (1,000) الذي تدل قيمته على وجود علاقة (تأثير) تام، بمعنى أنّ تأثير GDP في الأزمة عالي جدا.

أمّا معامل ارتباط «إيتا» باعتبار أنّ GDP هي المتغير التابع (0,060) الذي تدل قيمته على وجود علاقة (تأثير) ضعيف جدا، بمعنى أنّ تأثير الأزمة في GDP منخفض جدا، معامل ارتباط «إيتا» باعتبار أنّ الأزمة هي المتغير التابع (1,000) الذي تدل قيمته على وجود علاقة (تأثير) تام، بمعنى أنّ تأثير الصادرات EXP في الأزمة تام. وهو ما يؤكّد كون قناة الصفقات التجارية تحديدا من خلال معابر التصدير تُشكّل قناة عدوى اقتصادية تُساهم في تعميق حالات الركود الذي قد يصل إلى مستوى كساد، ليرتقي إلى سقف أزمة تعصف بالاقتصاد الحقيقي.

أمّا معامل ارتباط «إيتا» باعتبار أنّ الصادرات EXP هي المتغير التابع (0,334) وهو ما يدل على وجود علاقة (تأثير) ضعيف، بمعنى أنّ تأثير الأزمة في الصادرات EXP منخفض، معامل ارتباط «إيتا» باعتبار أنّ الأزمة هي المتغير التابع (1,000) الذي تدل قيمته على وجود علاقة (تأثير) تام، بمعنى أنّ تأثير الواردات IMP في الأزمة تام. وهذه النتيجة تُؤكّد كون آثار التغذية العكسية يكون لها بالغ الأثر في تعميق حدة الأزمات، نتيجة التشابكات الاقتصادية بين الدول، فانخفاض واردات المكسيك مثلاً لها أثر مسترجع قد يكون ممانئاً على صادراتها. وهو الأمر الذي يزيد من حدة الأزمة وعمقها. والعكس بالعكس.

أمّا عند اعتبار الواردات IMP هي المتغير التابع فإنّ معامل ارتباط «إيتا» يساوي (0,110) وهو ما يدل على وجود علاقة (تأثير) ضعيفة جدا، بمعنى أنّ تأثير الأزمة في الواردات منخفض جدا.

أما معامل ارتباط «إيتا» باعتبار أنّ الأزمة هي المتغير التابع (1,000) وهو دليل على وجود علاقة (تأثير) تام، بمعنى أنّ تأثير تدفقات الاستثمار الأجنبي في الأزمة مرتفع جدا. ومن جانب التحليل الاقتصادي فإنّ للاستثمار الأجنبي عديد من المزايا التي تُحقق الاستقرار الاقتصادي وتُقلل من حدة الأزمات، بحيث تعتمد كثير من الدول وخاصة النامية منها في مصادر تمويلها للمشاريع على رؤوس الأموال الأجنبية كسبيل لدعم التنمية فيها باللجوء إلى الانفتاح على العالم الخارجي سواء في مجال التجارة الخارجية أو الاستثمار الأجنبي وذلك نتيجة للدور الذي يلعبه هذا الأخير في توفير التمويل اللازم لإقامة المشاريع الإنتاجية وكذا نقل التكنولوجيا ونقل المعرفة وتحقيق التوظيف والخفض من البطالة، وكمحصلة لذلك تحسّن مستوى المعيشة للأفراد.

إلاّ أنّه قد يصبح أثر الاستثمارات سلبية ويعمّق من الأزمات، إذا كانت هذه الاستثمارات غير مباشرة، مرتكزة على الاستثمارات المالية، ورؤوس الأموال الساخنة وقصيرة الأجل، وسريعة التدفق إلى الخارج، ما يعني حدوث تدفقات معاكسة لهذه الأموال زمن الأزمات بما يُعمّق من شدتها وحدتها.

أما عند اعتبار **FDI** المتغير التابع فإنّ معامل ارتباط «إيتا» يساوي (0,104) وهو ما يدل على وجود علاقة (تأثير) ضعيف جدا، بمعنى أنّ تأثير الأزمة في الواردات منخفض جدا.

تأثير صافي عوائد الملكية في الأزمة تام وهو ما يؤكده معامل ارتباط «إيتا» في الجدول. ويرجع قوة تأثير هذا المتغير ارتباطا بأهميته خاصة فيما تعلق بدولة كالمكسيك، فجزء كبير من عوائد المقيمين بالخارج تدفق إلى البلد في شكل تحويلات من الأفراد إلى عائلاتهم.

أما عند اعتبار صافي عوائد الملكية **NR** المتغير التابع، فإنّ معامل ارتباط «إيتا» يساوي (0,137) وهو ما يدل على وجود أثر ضعيف جدا للأزمة على صافي عوائد الملكية، وبموجب مخرجات البرنامج الإحصائي **SPSS 21** والمؤشّر عليها في الجدول، فإنّ تأثير الإنفاق الاستهلاكي للقطاع العائلي **HCE** على الأزمة تام. وهو ما يتناسق مع تحليلات النظرية الاقتصادية الكلية. فإنّ لانخفاض الطلب العائلي على السلع والخدمات أثر على الطلب الكلي في الاقتصاد، ونتيجة لذلك انخفاض أعمق في الدخل التوازني نتيجة لأثر المضاعف، وهو الأمر الذي يزيد من عمق المشكلات الاقتصادية، وحدة الأزمة.

أما عند اعتبار الاستهلاك **HCE** متغيراً تابعاً، فإنّ معامل ارتباط «إيتا» يساوي (0,057) وهو ما يدل على وجود علاقة (تأثير) منخفض جدا للأزمة على متغير إنفاق القطاع العائلي.

من خلال تحليل علاقة الارتباط بين الأزمة كمتغير تابع والإنفاق الحكومي **GFCE** كمتغير مستقل، فإنّ معامل ارتباط «إيتا» كما هو مبين في الجدول (1,000) يُؤشّر على وجود علاقة (تأثير) تام، بمعنى أنّ تأثير إنفاق القطاع الحكومي على الأزمة عال جدا، وفي حالة اعتبار الإنفاق الحكومي متغيراً تابعاً، فإنّ معامل ارتباط «إيتا» يساوي (0,067) وهو ما يمكن تفسيره بعلاقة (تأثير) ضعيفة جدا للأزمة.

وفقا لتحليل معامل ارتباط «إيتا» كون الأزمة متغير تابع يتبين وجود علاقة (تأثير) تام، بمعنى أنّ تراكم رأس المال الثابت ذو تأثير تام في متغير الأزمة. ومن جهة التحليل الاقتصادي الكلي فإنّ لإنفاق قطاع الأعمال دور مهم في تقوية تيار الطلب الكلي ورفع مستوى الدخل، كما أنّ انخفاض الاستثمار زمن الأزمات يزيد من حدتها، خاصة عندما يتعلق الأمر بالأزمات الاقتصادية، أما عند اعتبار **GCF** متغيراً تابعاً فإنّ معامل ارتباط «إيتا» يساوي (0,076) وهو ما يُفسر بوجود علاقة (تأثير) ضعيفة جدا، بمعنى أنّ تأثير الأزمة في متغير تراكم رأس المال منخفض.

كما أنّ المتغير مستوى التضخم تأثر تام على متغير الأزمة كونها متغير مستقل، وهو ما تُدلل عليه قيمة معامل ارتباط «إيتا». وضمن أسس السياسة الاقتصادية، فإنّ معدلات التضخم المنخفض أو السالبة في الوقت الحالي، تُشكّل مصدر قلق للكثير من صانعي السياسات الاقتصادية في العالم، حيث تُصنّف البنوك المركزية في دول مثل الولايات المتحدة وكندا والمكسيك، على رفع معدلات التضخم إلى مستويات مستهدفة (التضخم المنخفض، عند مستوى 2%) من خلال ضخّ السيولة في السوق النقدي. وغالبا ما تلجأ السلطات النقدية إلى ذلك في أوقات الأزمات، حيث ينحسر النشاط الاقتصادي على نحو مقلق ويتراجع معدل التضخم مسببا آثارا لا تُقَلّ خطورة عن تلك التي يسببها التضخم المرتفع، وهو ما يستوجب من الحكومات التدخل لمحاولة رفع التضخم لتحقيق حزمة من الأهداف الاقتصادية.

فمستويات التضخم الأقل من المستويات المستهدفة تزامناً مع معدلات النمو الاقتصادي المتراجع، تُحدث ما يُسمى بفجوة الإنتاج، وعندما يكون معدل النمو صفراً أو سالبا، فإنّ صانع السياسة لا بدّ أن يضطر إلى تحمّل قدر من التضخم لكي يواجه ضعف النمو من خلال تبني سياسات مالية أو نقدية توسعية. كما أنّه زمن الأزمات، غالبا ما تكون معدلات الفائدة في حدود دنيا (قريبة من الصفر)، فإذا كان معدل التضخم سالبا، فإنّ الاقتصاد يواجه مخاطر ما يسمى بمصيدة الانحسار السعري (Deflationary trap)، حيث يستمر تراجع معدل النمو مع كل انخفاض يحدث في معدل التضخم، بسبب ارتفاع معدل الفائدة الحقيقي الناتج عن معدلات التضخم السالبة ($i_T = i_N - \text{inf}$)، وهو ما يُؤثّر على قرارات الاستثمار. وبالتالي يبرز الدور الاقتصادي لرفع معدلات التضخم التي ترفع من تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالنقد عاطل خاصة عندما يكون الاقتصاد واقع ضمن فخ السيولة الكينزية، وكمحصلة لذلك تنشيط آليات الائتمان عندما تكون السياسة النقدية غير فاعلة تماما في التأثير في النشاط الاقتصادي عند المجال الكينزي.

أما عند اعتبار التضخم متغيراً تابعاً فإنّ معامل ارتباط «إيتا» يساوي (0,029) وهو ما يُفسّر بوجود علاقة (تأثير) ضعيفة جدا، بمعنى أنّ تأثير الأزمة في متغير التضخم ضعيف.

وبحسب مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS 21 والمؤشر عليها في الجدول، فإن تأثير سعر الصرف الحقيقي REER على الأزمة تام. ومن جانب التحليل الاقتصادي فإنه عادة ما تلجأ الدولة لسياسة خفض سعر الصرف كآلية للحد من الأزمات، وذلك من خلال المداخل الآتية:

- تحسين تنافسية المنتج المحلي؛
- تنشيط القطاعات التصديرية ورفع قيمة الصادرات الوطنية؛
- تحسن وضعية الميزان التجاري؛
- تحسن وضعية الميزان الجاري وعلاج الاختلالات وخاصة العجز. (بحيث يكون لسياسة تخفيض العملة الأثر الواضح على الميزان التجاري للدولة من خلال زيادة الصادرات بمنحها ميزة تنافسية من خلال خفض سعرها مقابل السلع الأجنبية، والحد من السلع والخدمات المستوردة بعد ارتفاع أسعارها)؛
- الأثر على عبء القروض: فعندما يكون البلد دائناً، وعند استلام البلد ديونه والفوائد المترتبة عنها بالعملة الأجنبية، فإنه سوف يستلم كمية أكبر من عملته الوطنية بعد تحويل العملة الأجنبية إلى العملة الوطنية. أما إذا استلم الديون والفوائد بالعملة الوطنية فسيحصل على نفس المقدار الذي أقرضه بدون تغيير. ويكون الأثر سلبي في حالة كون البلد مديناً.
- زيادة الدخل والرفع من التوظيف وخفض البطالة؛
- الأثر على تدفقات رؤوس الأموال: وفي هذا الصدد فإن لهذه السياسة أثرين مزدوجين: الأثر الأول احتمالية هروب رؤوس الأموال الأجنبية الموجودة في البلد عند استشعار قرب عملية خفض العملة (والتي تكون لها مقدمات سابقة) وتحويل أصولهم الموجودة في البلد إلى عملات أجنبية للحصول على مقدار أكبر منها قياساً لتلك التي يمكن الحصول عليها بعد التخفيض.
- الأثر الثاني بعد تخفيض قيمة العملة فإن ذلك يرفع من تدفقات رؤوس الأموال إلى الداخل سواء الهارب منها أو التدفقات الجديدة. بحيث يكون بمقدار أصحاب الأموال الحصول على كميات أكبر من العملة المحلية، وكمحصلة لذلك شراء أصول عينية بأسعار منخفضة بالعملة الأجنبية، أما عند اعتبار سعر الصرف الحقيقي REER متغيراً تابعاً، فإن معامل ارتباط «إيتا» يساوي (0,279) وهو ما يدل على وجود علاقة (تأثير) منخفضة للأزمة على المتغير التابع.

V. 2 تحليل معاملات الارتباط بين متغير الأزمة ومتغير التكتل:

في هذا الجزء يتم تحليل معاملات الارتباط بين متغيرين وهميين (نوعيين) الأزمة ومتغير التكتل، لتحديد ما إذا كان هناك تأثير للتكتل على الأزمات، وتحديد إذا ما كان هناك أثر واضح للأزمة قبل وبعد التكتل، حيث نشير أولاً إلى أنّ الأزمات التي شهدت المكسيك قبل التكتل أزمة واحدة ممثلة في أزمة المديونية سنة 1982، في حين بلغ عدد الأزمات الداخلية بعد التكتل ثلاث أزمات ممثلة في أزمة البيزو المكسيكية وأزمة فقاعة الأنترنت وأزمة الرهون العقارية الأمريكية، أما الأزمات الخارجية فقد بلغت 10 أزمات قبل التكتل وبعده.

1. بالنسبة لمعامل Lambda:

- الحالة الأولى: إذا اعتبرناه من معاملات الارتباط المتماثلة Symmetric التي لا تفرق بين المتغير التابع والمتغير المستقل، فنستطيع القول أنه توجد علاقة ضعيفة جدا بين الأزمة والتكتل (0, 057)، إلا أنّها غير معنوية (لأنّ قيمة Approx. Sig.=0.312) أكبر من مستوى المعنوية الاسمي المفترض مسبقاً $\alpha=0.05$.
- الحالة الثانية: إذا اعتبرناه من معاملات الارتباط الاتجاهية Directional مع اعتبار أنّ الأزمة هي المتغير التابع، فنستطيع القول أنه لا يوجد مطلقاً تأثير للتكتل على الأزمة (0,000).
- الحالة الثالثة: إذا اعتبرناه من معاملات الارتباط الاتجاهية Directional مع اعتبار أنّ التكتل هو المتغير التابع، فنستطيع القول أنه توجد علاقة ضعيفة جدا بين الأزمة والتكتل (0, 105)، إلا أنّها غير معنوية (لأنّ قيمة Approx. Sig.= 0, 312) أكبر من مستوى المعنوية الاسمي المفترض مسبقاً $\alpha=0.05$.

2. بالنسبة لمعامل Goodman and Kruskal tau:

- الحالة الأولى: مع اعتبار أنّ الأزمة هي المتغير التابع، فستطيع القول أنّه يوجد تأثير ضعيف جدا للتكتل على الأزمة (0,010)، كما أنّه تأثير غير معنوي (لأنّ قيمة $\text{Approx. Sig.} = 0,645$) أكبر من مستوى المعنوية الاسمي المفترض مسبقا $\alpha = 0.05$.
- الحالة الثانية: باعتبار التكتل متغيرا تابعا، نستطيع القول أنّه يوجد تأثير ضعيف جدا للأزمة على التكتل (0,040)، كما أنّه تأثير غير معنوي (لأنّ قيمة $\text{Approx. Sig.} = 0,436$) أكبر من مستوى المعنوية الاسمي المفترض مسبقا $\alpha = 0.05$.

3. بالنسبة لمعامل Uncertainty Coefficient:

- الحالة الأولى: إذا اعتبار المعامل من معاملات الارتباط المتماثلة Symmetric التي لا تفرق بين المتغير التابع والمتغير المستقل، فستطيع القول أنّه توجد علاقة ضعيفة جدا بين الأزمة والتكتل (0,026)، إلا أنّها علاقة غير معنوية (لأنّ قيمة $\text{Approx. Sig.} = 0,421$) أكبر من مستوى المعنوية الاسمي المفترض مسبقا $\alpha = 0.05$.
- الحالة الثانية: إذا اعتبرناه من معاملات الارتباط الاتجاهية Directional مع اعتبار الأزمة هي المتغير التابع، فيمكننا القول أنّه يوجد تأثير ضعيف جدا للتكتل على الأزمة (0,023)، كما أنّه تأثير غير معنوي (لأنّ قيمة $\text{Approx. Sig.} = 0,421$) أكبر من مستوى المعنوية الاسمي المفترض مسبقا.
- الحالة الثالثة: إذا اعتبار المعامل من معاملات الارتباط الاتجاهية Directional مع اعتبار أنّ التكتل هو المتغير التابع، فستطيع القول أنّه يوجد تأثير ضعيف جدا للأزمة على التكتل (0,029)، كما أنّه تأثير غير معنوي (لأنّ قيمة $\text{Approx. Sig.} = 0,421$) أكبر من مستوى المعنوية الاسمي المفترض مسبقا $\alpha = 0.05$.

4. بالنسبة لمعامل Phi: تدل قيمته (0,199) على وجود علاقة ضعيفة بين الأزمة والتكتل، كما أنّها علاقة ليست معنوية (لأنّ قيمة $\text{Approx. Sig.} = 0,427$) أكبر من مستوى المعنوية الاسمي المفترض مسبقا $\alpha = 0.05$.

5. بالنسبة لمعامل Cramer's V: والذي تدل قيمته (0,199) على وجود علاقة ضعيفة بين الأزمة والتكتل، كما أنّها علاقة ليست معنوية (لأنّ قيمة $\text{Approx. Sig.} = 0,427$) أكبر من مستوى المعنوية الاسمي المفترض مسبقا $\alpha = 0.05$.

6. بالنسبة لمعامل التوافق Contingency Coefficient: فتدل قيمته كذلك على وجود علاقة ضعيفة بين الأزمة والتكتل، كما أنّها علاقة ليست معنوية (لأنّ قيمة $\text{Approx. Sig.} = 0,427$) أكبر من مستوى المعنوية الاسمي المفترض مسبقا $\alpha = 0.05$.

ومن التحليل السابق يمكن استخلاص نتيجة مفادها أنّ تأثير الأزمات على التكتل ضعيفة في أغلب المعاملات التي تم قياسها. ونفس الشيء بالنسبة لتأثير التكتل على الأزمة. وكمحصلة لذلك فإنّ علاقة التأثير التبادلية بين المتغيرين ضعيفة.

خلاصة:

وفي الأخير نُشير أن التكامل الاقتصادي المجسد تطبيقيا في شكل منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، أو ما يُصطلح عليه اختصارا باتفاق النافتا، وعلى الرغم أنه كان لها دور - بحسب دعائها - في زيادة الصادرات البينية فيما تعلق بالولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك وكندا، وعلى الرغم من الاتجاه التاريخي المثبت لهذه المبادلات حتى قبل الاتفاق، وقد شكّلت هذه الصادرات، وكذا الاستثمارات المباشرة الأمريكية لفترات القاطرة التي تجر نمو وتطور الناتج الوطني سواءً للدولة المتقدمة كندا، أو الطرف النامي المكسيك. إلا أن هذا الارتباط وخاصة ما تعلق بالاحتباس التجاري الحاصل والمدعم بينود التحرير التجاري ضمن طيات اتفاق النافتا، والذي تتجاوز نسبته 80% موجهة للمسار الأمريكي خاصة ما تعلق بالحالة المكسيكية، قد شكل قناة جعلت من الإقليمية الجديدة المجسدة قناة لانتقال الأزمة من المراكز إلى الأطراف.

ومن أجل تحليل أكثر عمقا للموضوع قمنا باختبار النموذج القياسي المعتمدة وتقديره، لفترة امتدت بين 1980 و2012 وقد شهدت الفترة المشار إليها ما يتجاوز 14 أزمة بين داخلية وخارجية، وعالمية وإقليمية. وقد وقفنا على أهم المتغيرات المؤثرة في مسار تطور

الناتج للمكسيك، والتي كانت الأزمة فيها من العوامل المؤثرة سلباً. ناهيك عن تأثيرها السلبي في مجموع المتغيرات المستقلة الأخرى، وإن كان هذا التأثير ضعيف في أغلب الحالات.

وفيما تعلق بدور التكتلات في ممانعة الأزمات المالية والاقتصادية، وبحسب اختبار التغير الهيكلي فقد خلصنا إلى أنّ التكامل الحاصل بصيغته التطبيقية تكتل النافتا لم يُحدث تغيراً في معالم النموذج قبل التكتل وبعده، أي لا يوجد فرق في تأثير الأزمة قبل وبعد الاتفاق وباقي المتغيرات المستقلة في تفسير المتغير التابع.

كما أنّ تأثير الأزمات على التكتل ضعيفة في أغلب معاملات الارتباط التي تم قياسها، ونفس الأمر بالنسبة لتأثير التكتل على الأزمة. وكمحصلة لذلك فإنّ علاقة التأثير التبادلية بين المتغيرين ضعيفة.

الملاحق:

جدول رقم (9): معامل ارتباط $Crisis * GDP$

Directional Measures

			Value
<i>Nominal by Interval</i>	<i>Eta</i>	<i>crisis Dependent</i>	1,000
		<i>GDP Dependent</i>	,060

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS 21

جدول رقم (10): معامل ارتباط $Crisis * IMP$

Directional Measures

			Value
<i>Nominal by Interval</i>	<i>Eta</i>	<i>crisis Dependent</i>	1,000
		<i>IMP Dependent</i>	,110

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS 21

جدول رقم (11): معامل ارتباط $Crisis * FDI$

Directional Measures

			Value
<i>Nominal by Interval</i>	<i>Eta</i>	<i>crisis Dependent</i>	1,000
		<i>FDI Dependent</i>	,104

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS 21

جدول رقم (12): معامل ارتباط $Crisis * NR$

Directional Measures

			Value
<i>Nominal by Interval</i>	<i>Eta</i>	<i>crisis Dependent</i>	1,000
		<i>NR Dependent</i>	,137

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS 21

جدول رقم (13): معامل ارتباط $Crisis * HCE$

Directional Measures

			Value
<i>Nominal by Interval</i>	<i>Eta</i>	<i>crisis Dependent</i>	1,000
		<i>HCE Dependent</i>	,057

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS 21

جدول رقم (14): معامل ارتباط $Crisis * GFCE$

Directional Measures

			Value
<i>Nominal by Interval</i>	<i>Eta</i>	<i>crisis Dependent</i>	1,000
		<i>GFCE Dependent</i>	,067

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS 21

جدول رقم (15): معامل ارتباط *GCF* * *Crisis*

<i>Directional Measures</i>			<i>Value</i>
<i>Nominal by Interval</i>	<i>Eta</i>	<i>crisis Dependent</i>	1,000
		<i>GCF Dependent</i>	,076

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS 21

جدول رقم (16): معامل ارتباط *Inflation* * *Crisis*

<i>Directional Measures</i>			<i>Value</i>
<i>Nominal by Interval</i>	<i>Eta</i>	<i>crisis Dependent</i>	1,000
		<i>Inflation Dependent</i>	,029

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS 21

جدول رقم (17): معامل ارتباط *REER* * *Crisis*

<i>Directional Measures</i>			<i>Value</i>
<i>Nominal by Interval</i>	<i>Eta</i>	<i>crisis Dependent</i>	1,000
		<i>REER Dependent</i>	,279

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS 21

جدول رقم (18): الجدول التكراري المزدوج لدراسة العلاقة بين الأزمة والتكتل

		<i>Block</i>		<i>Count</i>
		0	1	
<i>Crisis</i>	1	1	3	4
	2	5	5	10
	3	8	11	19
Total		14	19	33

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS 21

جدول رقم (19): نتائج معاملات الارتباطات الاتجاهية بين الأزمة والتكتل للمكسيك

		<i>Value</i>	<i>Asymp. Std. Error^a</i>	<i>Approx. T^b</i>	<i>Approx. Sig.</i>	
<i>Nominal by Nominal</i>	<i>Lambda</i>	<i>Symmetric</i>	,057	,054	1,012	,312
		<i>crisis Dependent</i>	,000	,000	.c	.c
		<i>Block Dependent</i>	,105	,100	1,012	,312
	<i>Goodman and Kruskal tau</i>	<i>crisis Dependent</i>	,010	,018		,645 ^d
		<i>Block Dependent</i>	,040	,054		,436 ^d
	<i>Uncertainty Coefficient</i>	<i>Symmetric</i>	,026	,038	,678	,421 ^e
		<i>crisis Dependent</i>	,023	,034	,678	,421 ^e
		<i>Block Dependent</i>	,029	,043	,678	,421 ^e

a. Not assuming the null hypothesis.

b. Using the asymptotic standard error assuming the null hypothesis.

c. Cannot be computed because the asymptotic standard error equals zero.

d. Based on chi-square approximation

e. Likelihood ratio chi-square probability.

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS 21

جدول رقم (20): نتائج معاملات الارتباط المتماثلة بين الأزمة والتكتل

Symmetric Measures

		Value	Approx. Sig.
Nominal by Nominal	Phi	,199	,427
	Cramer's V	,199	,427
	Contingency Coefficient	,195	,427
N of Valid Cases		33	

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS 21

المراجع والهوامش المعتمدة:

¹. محمد الفنيش، البلاد النامية والأزمات المالية العالمية: حول استراتيجيات منع الأزمات وإدارتها، سلسلة محاضرات العلماء الزائرين 17، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 2000، ص75.

². Sebastian Krapohl, Daniel Rempe, **Financial Crises as Catalysts for Regional Integration? The Chances and Obstacles for Monetary Integration in ASEAN+3 and MERCOSUR**, University of Bamberg, Faculty of Social Sciences and Economics, Germany.

www.stockholm.sgir.eu/uploads/KrapohlRempe.pdf

* Noltev Detlef, **How to Compare Regional Powers. Analytical Concepts and Research Topics**, Review of International Studies (2010), 36, 881-901, British International Studies Association, British.

www.giga-hamburg.de/dl/download.php?d=/content/staff/nolte/publications/how_to_compare_nolte.pdf

³. الإقليمية الجديدة : تتمحور فيها مجموعة من الدول النامية حول إحدى دول المركز، تعيد صورة الإقليمية المتمحورة حول دول المركز الاستعماري لكن هذه المرة على نحو طوعي لا قسري، وهي تختلف بالتالي عن التكامل الإقليمي بالمعنى التقليدي بين مجموعة من الدول المتقاربة في أوضاعها الاقتصادية. وبذلك نشأت ترتيبات إقليمية من نوع جديد تلتف فيه مجموعة من الدول النامية حول دولة متقدمة (أو مجموعة من الدول) تتولى قيادة المجموعة، وهو ما يجعلها تجمعاً بين إقليمين أو أكثر وليس لإقليم واحد، بالمعنى التقليدي؛ أي أن المعيار فيها هو تباين مستويات النمو أملاً في زيادة القوة التصديرية البينية. لذلك فإن مثل هذه التجمعات لا تستهدف تحقيق وحدة بين أعضائها، نظراً لأنها تجزئ التمايز في الجوانب الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، بينما الأطراف المتقدمة ليست على استعداد لتحمل أعباء تحقيق تجانس اجتماعي مع الأطراف الأقل نمواً، ويطلق على هذا النوع من التكامل بالتحريك العميق.

أنظر : محمد لحسن علاوي، الإقليمية الجديدة: المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي، مجلة الباحث، عدد7، جامعة ورقلة، الجزائر، 2009-2010، ص ص 107-122.

عقبة عبد اللاوي، الإقليمية الجديدة وآثارها على اقتصاديات الدول النامية (دراسة بعض آثار النافتا على المكسيك و بعض الآثار المحتملة على الشراكة الأورو متوسطية على الجزائر)، رسالة ماجستير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2007/2008.

⁴. Yung Chul Park, Chi-Young Song, The East Asian Financial Crisis: A Year Later, **East Asian Crisis Workshop at the IDS**, University of Sussex, United Kingdom, July 13 -14, 1998, PP 20-22.

<http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.202.7968&rep=rep1&type=pdf>.

⁵. For the content of Convention NAFTA, see: **Text of the Agreement Table of Contents**

* Part One: General Part *Part Two: Trade in Goods * Part Three: Technical Barriers to Trade *Part Four: Government Procurement * Part Five: Investment, Services and Related Matters * Part Six: Intellectual Property ♦Part Seven: Administrative and Institutional Provisions *Part Eight: Other Provisions

through the following URL:

<https://www.nafta-sec-alena.org/Default.aspx?tabid=97&language=en-US>.

⁶. see: * Jacques Attali, **LA CRISE ET APRES?**, Librairie Arrhème Fayard, Paris, 2009.

* Laure Klein, **La crise des Subprime: Origines de l'excès de risque et mécanismes de propagation**, Revue Banque Edition, Paris, 2008.

* John Bellamy Foster and Fred Magdoff, Financial Implosion and Stagnation *Back To The Real Economy*, **Monthly Review**, New York, December 2008.

<http://monthlyreview.org/2008/12/01/financial-implosion-and-stagnation>

⁷ . حول ظاهرة قنوات العدوى الاقتصادية للأزمات، راجع : عقبة عبد اللاوي، نورالدين جوادي ، الأزمات المالية : سجل التدويل وأطروحات التعويم الثلاثي، المؤتمر العلمي الدولي حول : الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اقتصادي إسلامي، جامعة العلوم الإسلامية العالمية بالتعاون مع المعهد العلمي للفكر الإسلامي، عمان، الأردن، 1. 2. ديسمبر 2010.

⁸ عقبة عبد اللاوي، نور الدين جوادي، ظاهرة «الاحتباس الاقتصادي» كإحدى إشكاليات ملف انعكاسات «الأزمة المالية العالمية» الراهنة على اقتصاديات «المنطقة العربية» دول الخليج والجزائر نموذجاً، المؤتمر الدولي الثاني حول الأزمة المالية العالمية دروس الأزمات وتحديات المستقبل، جامعة الأميرة سمية للتكنولوجيا، عمان، الأردن، 17. 18 جويلية 2011، ص 62 .

⁹ . See : * M. Angeles Villarreal, **The Mexican Economy After the Global Financial Crisis**, Congressional Research Service, 7-5700, R41402, September 16, 2010.

<http://www.fas.org/sgp/crs/row/R41402.pdf>

* Melisso Boschi, **International Financial Contagion: Evidence from the Argentine Crisis of 2002-2001**, MPRA Paper N: 28546 , 5 February 2011 .

<http://core.kmi.open.ac.uk/download/pdf/12027071.pdf>

* José Sidaoui, Manuel Ramos-Francia and Gabriel Cuadra, **The global financial crisis and policy response in Mexico**, BIS Papers No 54.

<http://www.bis.org/publ/bppdf/bispap54q.pdf>

¹⁰ . Klender Cortez , Jorge Castillo, Martha Rodriguez, Gabriela Torres, **FINANCIAL CRISIS OF USA AND THE THEORY OF TRANSMISSION: CASE OF MEXICO AND ARGENTINA**, D. Ramirez, D. Ceballos; K. Cortez and M. Rodriguez, **Financial crisis: Theory and Practice**, Workshop IAFI at Financial Crisis 28/06/08, PP 57 - 96 .

¹¹ . Geert Bekaert, Campbell R. Harvey, Market Integration And Contagion, **Journal Of Business** ,University Of Chicago, Vol 78, N1, 2005, PP 39-69.

https://www.cass.city.ac.uk/__data/assets/pdf_file/0006/29067/mark_int_cont.pdf

¹² . Barry Eichengreen, Andrew K. Rose, Charles Wyplosz, **Contagious Currency Crises**, National Bureau Of Economic Research, Cambridge, MA 02138, July 1996, Paper Number 5681, PP 1- 48.

<http://www.nber.org/papers/w5681.pdf>

Kristin J. Forbes, Roberto Rigobon , No Contagion, Only Interdependence: Measuring Stock Market Co-Movements, **The Journal Of Finance**, October 2002, Vol 57,N5, PP 2223-2261.

<http://web.mit.edu/kjforbes/www/Papers/NoContagion-JOF.pdf>

Rajan Ramkishan, **Financial Crisis, Capital Outflows, And Policy Responses: Examples From East Asia**, Centre for International Economic Studies, University of Adelaide, Australia, Discussion Paper No. 0311, April 2003 , PP1-35.

<http://www.adelaide.edu.au/cies/papers/0311.pdf>

